المستوى واضحا .

وهناك مثلان اخران يجملان مدى الفصل بين المستويين واضحا : اولهما : العرب ينتقدون برامج التعليم في المدارس الرسمية ولكنهم لم يقوموا بعمل ما لمقاطعتها او لاستبدالها بمدارس خاصة . و ٥٨٪ من مواطنين سئلوا عن اللغة العبرية وتدريسها قالوا : يجب ان تبقى كما هي ، و ٣٢٪ قالوا : يجب ان تزاد ، و ٢٪ فقط قالوا يجب ان تلغى . والمعروف انه يخصص ٦ ساعات في الاسبوع للغة العبرية في المدارس العربية ابتداء من الصف الرابع . ثانيهما : بالرغم من عداء العرب للحكم العسكري ولمصادرة الاراضي فالانتخابات تدل على ان العرب اعطوا اصواتهم لاحزاب تؤيد الحكم العسكري . فمثلا نصف المنتخبين العرب في الكنيست الاولى والخامسة ، وثلثا المنتخبين العرب في الكنيست الثالثة صوتوا لصالح حزب المباي الذي كان دائما وعلى طول الخط مع الحكم العسكري . بينما كانت نسبة العرب الذين صوتوا للشيوعيين (وهم ضد الحكم العسكري دائما وعلى طول الخط) تتراوح بين ١٦ و ٢٤٪ فقط من المنتخبين العرب عموما . ويستدل الباحثان الاسرائيليان بذلك على ان العربي في اسرائيل تنقصه ترجمة نظرته العامة الى واقع عملي محدد كأن يتخذ مواقف ضد الحكومة .

ان القول بان العرب يريدون باكثريتهم تعلم اللغة العبرية للاستفادة منها في ظروف معايشتهم لليهود ، هو امر صحيح وواقعي ومنطقي . واما القول بان العرب بالرغم من تذمرهم من انخفاض مستوى التعليم في المدارس الحكومية لم يفتحوا مدارس على حسابهم ، ويعلموا البرامج التي يريدونها ، فهو قول ينطوي على استغفال للرأي العام وعلى تضليل مقصود . فالعرب لا يملكون المقدرة على فتح مدارس على حسابهم الخاص ، لا المادية ولا المعنوية ولا الارادية . فالسلطات لا تسمح لمعلم مخلص بممارسة وظيفته وتحاربه بشتى الاساليب وتفصله عن عمله فكيف بها تسكت عن فتح مدارس جماعية مستقلة تدرس ما تشاء وكيفما تشاء . ان السلطات اجبرت المدارس الارسالية والخاصة على تدريس برامجها وقطعت المساعدة عن كل مدرسة لا تتقيد بهذا الامر . او حتى لا تتقيد بتعيين المعلمين الذين ترضى عنهم الحكومة ولم تكتف الحكومة بذلك بل عمدت امعانا منها في سد الطريق امام محاولات فردية محدودة لفتح مدارس خاصة الى تقديم مشروع للبرلمان الاسرائيلي : « يلزم المدارس الاهلية — غير الحكومية — بالحصول على تصريح من المدير العام للوزارة الذي يستطيع ايضا ان يرفض منحها هذا التصريح ، واصدار تصريح مؤقت ، او اغلاق مدارس اهلية قائمة »(٣٨). والمدارس الاهلية التي يعنيها القانون تشتمل على رياض الاطفال وعلى المدارس الابتدائية غير الحكومية ، وعلى المدارس الثانوية الاهلية والبلدية . والمشروع يلزم حتى المدارس القائمة حاليا بالحصول على تصريح من مدير الوزارة العام . وكذلك يصبح من حق المدير العام للوزارة ان يفصل اي معلم . وتجبر المعلم الحصول على رخصة تعليم من وزارة التعليم . وتستطيع الوزارة رفض اصدار هذا التصريح او سحبه من معلم لا يعجبها الخ ... والان يمكن للقارىء ان يعلم لماذا لا يستطيع العرب ترجمة نظرتهم العامة الى واقع عملي محدد . بالاضافة الى انهم يواجهون نظاما له اقتصاده ومؤسساته واجهزة امنه القمعية وانهم مرتبطون بكل دقائق حياتهم بمؤسساته المختلفة ابتداء من الرغيف الى محطة الكهرباء الى خزان المياه . فلو ارادت السلطات ان تضرب اية قرية عربية يمكنها ان تميتها عطشا في يوم واحد .

واما قضية الانتخابات ، فان للقمع والارهاب والاغراء بالعمل وغيره اليد الطولى في اعطاء العرب اصواتهم الى القوائم المرتبطة مع الحزب الحاكم . هذا بالاضافة الى ان كثيرين ممن ينتخبون النواب العرب المرتبطين في المباي ، لا ينتخبونهم انطلاقا من تأييدهم لسياسة الحكومة ، بقدر ما ينتخبونهم نظرا للعلاقات الشخصية او العائلية او الطائفية او المصلحية القائمة بينهم وبين ذلك النائب . وحتى في اغلب الاحيان فان علاقة « سمسار » ذلك الناخب بالمقترعين تلعب دورا كبيرا . خصوصا في حالة غياب حزب عربي قومي يكون البديل لهذه القوائم . كما ان الناخبين العرب لا يرون فرصة للاحزاب المعارضة (كالشيوعيين مثلا) في الوصول الى الحكم كي يغيروا هذه الاوضاع ، حتى ولو اخذوا جميع الاصوات العربية .

ويرى الباحثان ان عملية انجذاب العرب الى كلا قطبي النفوذ — العقائدي القومي والمعيشي اليومي — كانت تغذى بمصدري قوة : الدعاية